



سمسم - مشاركة مواطنة
ⵎⵓⵔⵉⵏⵉ ⵙⵉⵎⵙⵉⵎ - ⵙⵉⵎⵙⵉⵎ
SIMSIM - PARTICIPATION CITOYENNE

الذكاء الاصطناعي

ضمن اهتمامات البرلمان المغربي
قراءة في المبادرات والالتزامات

2025



إعداد: محمد معاش - سكية ابوالمرآة

تصميم : محمد بشاوي

جميع الحقوق محفوظة © 2025 - جمعية سمس - مشاركة مواطنة

الفهرس

4	تمهيد
	المحور الأول: الذكاء الاصطناعي بين أولى المبادرات التشريعية ومحاولات
5	التأطير القانوني
8	المحور الثاني: خريطة الاهتمام البرلماني: نقاش سياسي في طور التشكل
9	أولاً: تحليل أسئلة أعضاء مجلس النواب حول الذكاء الاصطناعي
13	ثانياً: تحليل أسئلة أعضاء مجلس المستشارين حول الذكاء الاصطناعي
	المحور الثالث: تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة: مقارنة
16	استشرافية للذكاء الاصطناعي
	المحور الرابع: الذكاء الاصطناعي في خطة مجلس النواب الثالثة في إطار
19	برنامج الشراكة من أجل حكومة منفتحة
21	خلاصات

تمهيد

شهدت السنوات الأخيرة تحولًا نوعيًا في النقاشات العمومية والسياسات الوطنية والدولية حول موضوع الذكاء الاصطناعي، الذي لم يعد مجرد تقنية متقدمة، بل أصبح توجهًا استراتيجيًا عابرًا للقطاعات. ويجمع الخبراء وصناع القرار على أنَّ الذكاء الاصطناعي يشكّل إحدى الدعائم الأساسية للثورة الصناعية الرابعة، وأنَّ الدول التي تسارع إلى بلورة رؤى تنظيمية وتشريعية شاملة في هذا المجال، هي التي ستنمكّن من تسخير كرافعة للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

في هذا السياق، يبرز سؤال دور المؤسسة التشريعية بالحاح، سواء على مستوى مواكبة هذا التحول التكنولوجي باعتباره أفقًا استراتيجيًا، أو على مستوى ممارسة وظائف الرقابة والتشريع والتقييم بما يضمن انسجامه مع الحقوق والحريات، ويؤطر استعمالاته وفق ضوابط قانونية وأخلاقية واضحة.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم قراءة تركيبيّة للمبادرات البرلمانية في مجال الذكاء الاصطناعي، سواء عبر المبادرات التشريعية، أو الأسئلة الكتابية والشفوية، أو عبر عمل مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول "الذكاء الاصطناعي آفاقه وتأثيراته" بمجلس النواب، إلى جانب استعراض الالتزامات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي الواردة في خطة مجلس النواب الثالثة (يونيو 2025 - يوليو 2028)، في إطار مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة.

كما يهدف التقرير إلى إبراز مدى تطوّر النقاش البرلماني حول الذكاء الاصطناعي، ومدى قدرته على التفاعل ومواكبة التطورات التكنولوجية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يشهدها المغرب والعالم. وهو في الآن ذاته دعوة إلى التفكير في سبل تعزيز الأداء البرلماني في هذا المجال، من خلال تطوير قدرات الفاعلين البرلمانيين، وتأطير الحوار المؤسساتي حول رهانات الذكاء الاصطناعي، ضمن نسق تشريعي وطني متناسق ومتكامل.

المحور الأول: الذكاء الاصطناعي بين أولى المبادرات التشريعية ومحاولات التأطير القانوني

يُعدّ التشريع أحد الاختصاصات الأساسية التي أناطها الدستور بالبرلمان إلى جانب مراقبة الحكومة وتقييم السياسات العمومية¹. يمارس البرلمان هذا الاختصاص من خلال المصادقة على مشاريع القوانين المقدّمة من طرف الحكومة، أو من خلال التقدّم بمقترحات قوانين تُجسّد اهتمامات الفرق البرلمانية وتعكس توجّهاً، حيث تضطلع هذه المقترحات بدور أساسي في تجويد العمل التشريعي.

وفي هذا السياق، عرفت الولاية التشريعية الحالية، وإلى حدود إعداد هذا التقرير، تقديم مبادرتين تشريعتين في مجال الذكاء الاصطناعي؛ الأولى تقدّمت بها المستشارة هناء بن خير عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمجلس المستشارين بتاريخ 17 أبريل 2024²، والثانية تقدّم بها الفريق الحركي بمجلس النواب بتاريخ 31 دجنبر 2024³.

يهدف مقترح القانون الذي تقدّمت به المستشارة هناء بن خير بمجلس المستشارين إلى إحداث مؤسسة عمومية تحمل اسم "الوكالة الوطنية للذكاء الاصطناعي" تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع لوصاية الدولة ومراقبتها المالية. وقد حدّد المقترح مهام هذه الوكالة في وضع وتنفيذ وتتبع الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي، وضمان حكمة هذا المجال وتأطير استعمالاته بما يحقّق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتصدي لمخاطر الانحرافات المرتبطة به. كما أوكل إليها مهمة تنظيم القطاع من خلال وضع المعايير والضوابط، وتكوين الكفاءات الوطنية، وتعزيز الابتكار، وتيسير التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، إضافة إلى تمثيل المغرب في المحافل الدولية ذات الصلة.

ويعكس المقترح وعياً تشريعياً بأهمية مواكبة التحولات التكنولوجية المتسارعة عبر إرساء إطار مؤسساتي دائم لتدبير مجال الذكاء الاصطناعي. وقد اعتمد المقترح مقاربة شمولية تركز على التخطيط الاستراتيجي، وتكوين الكفاءات، وتنظيم القطاع، وتشجيع الابتكار، بما من شأنه

¹ ينص الفصل 70 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011 على أنه "يمارس البرلمان السلطة التشريعية. يصوت البرلمان على القوانين، ويراقب عمل الحكومة، ويقيم السياسات العمومية..."

² مقترح قانون يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للذكاء الاصطناعي، الموقع الإلكتروني لمجلس المستشارين.

³ مقترح قانون بشأن تنظيم استعمال الذكاء الاصطناعي، الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

تعزيز فرص إدماج الذكاء الاصطناعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أنّ تركيزه انصبّ بالأساس على الجانب التقني، من خلال إسناد مهام ذات طابع تقني بحث إلى الوكالة، في حين أغفل بشكل واضح الجوانب الأخلاقية والقانونية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وهي جوانب تثير العديد من المخاوف على الصعيدين الوطني والدولي.

في المقابل، يهدف مقترح القانون الذي تقدّم به الفريق الحركي بمجلس النواب إلى تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي من خلال وضع إطار قانوني يؤطر هذا المجال عبر تحديد المبادئ العامة لاستخدامه، وضمان توافقه مع القيم الوطنية واحترام الحقوق والحريات الأساسية. كما نصّ المقترح على ضرورة حماية المعطيات الشخصية وسرية البيانات، وضمان الشفافية في تصميم وتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي، واعتماد آليات فعّالة للمساءلة والمراقبة. بالإضافة إلى ذلك، شدّد المقترح على ضرورة ضبط مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي، خصوصًا في القطاعات الحساسة، ومنع التطبيقات التي قد تمسّ بحقوق الأفراد أو تهدّد الأمن العام.

وعلى خلاف مقترح القانون الأول، تميّز مقترح الفريق الحركي بتنصيبه على تجريم بعض الأفعال المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي، لاسيّما الاستخدامات غير المشروعة أو التي تنطوي على تحايل أو تضليل، مع تحديد عقوبات زجرية لردع المخالفين وضمان الاستخدام الآمن والمسؤول لهذه التكنولوجيا. وقد تضمّن المقترح التنصيب على غرامات تتراوح ما بين خمسين ألف درهم وخمسمائة ألف درهم عند مخالفة مقتضياته، إلى جانب عقوبات سجنية تتراوح ما بين ستة أشهر وخمس سنوات.

وتعدّ هاتان المبادرتان التشريعتان خطوة مهمة في اتجاه إرساء إطار قانوني وطني ينظم مجال الذكاء الاصطناعي، لاسيما وأنهما تمثلان، في الوقت الراهن، المبادرتين التشريعتين الوحيدتين المعروضتين على أنظار البرلمان، في الوقت الذي ما تزال فيه الحكومة بصدد الإعداد لمشروع قانون خاص بالموضوع⁴. كما تعكسان، على اختلافهما، وعيًا برلمانيًا متزايدًا بأهمية وضع إطار قانوني ينظم الذكاء الاصطناعي ويواكب التحولات التكنولوجية.

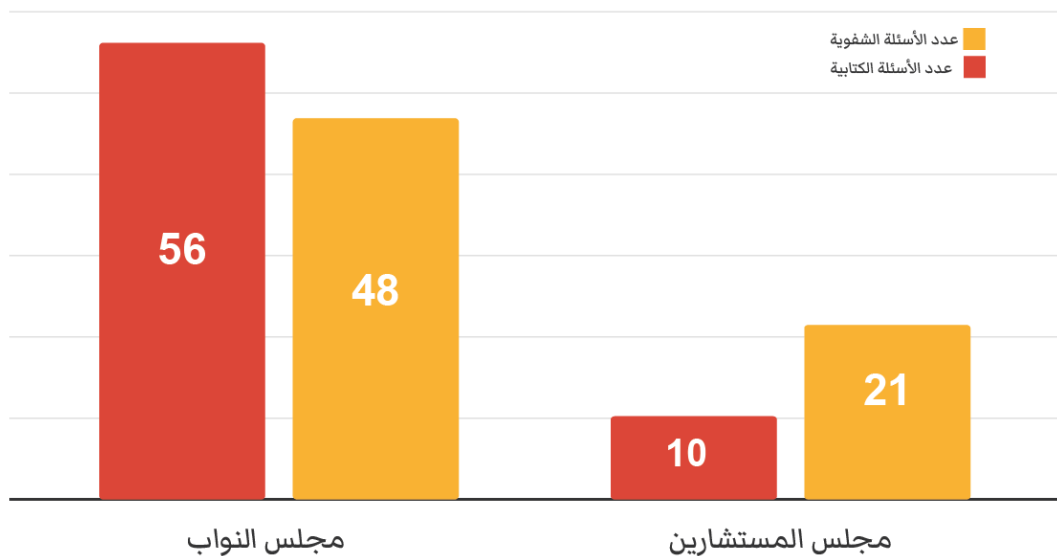
⁴ أشار وزير العدل في جوابه على سؤال شفوي للنائبة قلوب فيطح حول موضوع "حماية الحقوق والحريات في ظل تطور الرقمنة والذكاء الاصطناعي" على أن الحكومة بدأت في العمل على إعداد مشروع قانون يؤطر مجال الذكاء الاصطناعي منذ شتنبر 2023 (المصدر: محضر الجلسة 175 لمجلس النواب المنعقدة بتاريخ 13 ماي 2024، صفحة 37).

تجدر الإشارة إلى أن مقترحي القانونين أُحيلًا على اللجنتين الدائميتين المعنيتين؛ حيث أُحيل مقترح القانون المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للذكاء الاصطناعي على لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين بتاريخ 02 ماي 2024، بينما أُحيل مقترح القانون بشأن تنظيم استعمال الذكاء الاصطناعي على لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة والشؤون الإدارية بمجلس النواب بتاريخ 28 مارس 2025. غير أنّ أي تقدم لم يسجل بخصوصهما إلى حدود فترة إعداد هذا التقرير.

المحور الثاني: خريطة الاهتمام البرلماني: نقاش سياسي في طور التشكل

تُعدّ الأسئلة الكتابية والشفوية إحدى الآليات التي يعتمد عليها أعضاء البرلمان لممارسة دورهم الدستوري في مراقبة العمل الحكومي، كما تشكّل وسيلة للترافع حول قضايا واهتمامات المواطنين والمواطنات، وأداة لنقل النقاش العمومي إلى قبة البرلمان. ويتيح تحليل مضمون هذه الأسئلة رصد أولويات البرلمانين، والكشف عن طبيعة المجالات التي تستأثر باهتمامهم، بما في ذلك موضوع الذكاء الاصطناعي الذي بدأ يفرض نفسه تدريجيًا ضمن دائرة اهتمامات المؤسسة التشريعية. فمنذ بداية الولاية التشريعية الحالية (2021-2026)، تقدّم أعضاء مجلس النواب بـ 56 سؤالًا كتابيًا و48 سؤالًا شفويًا، فيما تقدّم أعضاء مجلس المستشارين بـ 10 أسئلة كتابية و21 سؤالًا شفويًا⁵.

رسم بياني رقم 1: توزيع الأسئلة الكتابية والشفوية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي على مجلسي البرلمان⁶



⁵ تم رصد الأسئلة على الموقع الإلكتروني لمجلس النواب (www.chambredesrepresentants.ma) والموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس

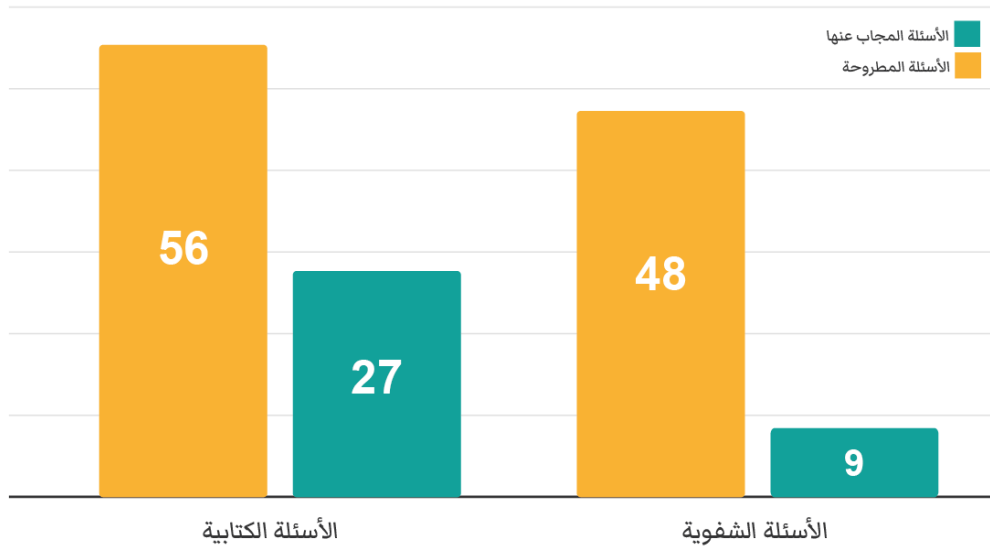
الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان (www.mcrrpsc.gov.ma) إلى حدود 18 غشت 2025.

⁶ تصميم ترميمي بناء على معطيات كل من الموقع الإلكتروني لمجلس النواب والموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

أولاً: تحليل أسئلة أعضاء مجلس النواب حول الذكاء الاصطناعي

تقدّم أعضاء مجلس النواب بـ 56 سؤالاً كتابياً حول موضوع الذكاء الاصطناعي من أصل 23311 سؤالاً طُرح خلال السنوات الأربع الأولى من الولاية التشريعية الحالية (2021-2026)، أي ما يعادل 0.24% من مجموع الأسئلة المطروحة، وقد أجابت الحكومة عن 27 منها. كما تقدّموا بـ 48 سؤالاً شفويّاً من أصل 15268 سؤالاً خلال الفترة نفسها، وهو ما يمثل 0.31% من مجموع الأسئلة المطروحة، أجابت الحكومة عن 9 منها.

رسم بياني رقم 2: توزيع الأسئلة المطروحة في مجلس النواب المتعلقة بالذكاء الاصطناعي⁷

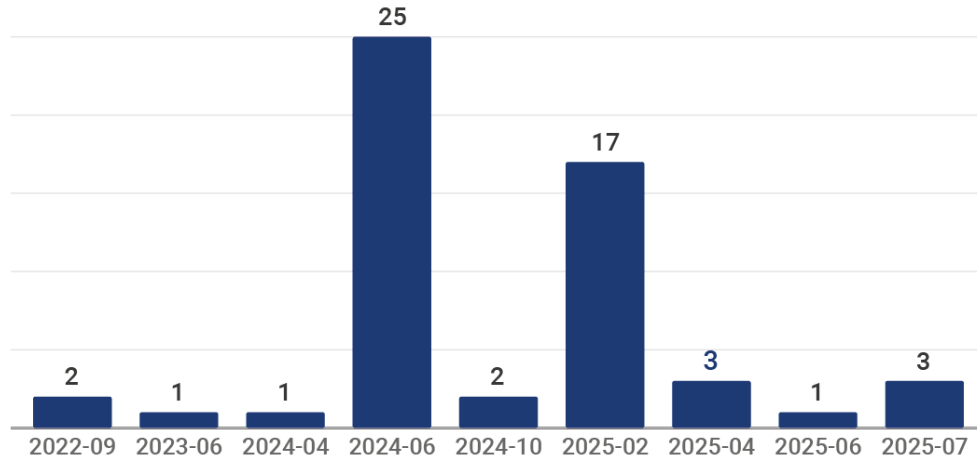


يُظهر رصد الأسئلة الكتابية والشفوية التي تقدّم بها أعضاء مجلس النواب أنّ أول سؤال حول موضوع الذكاء الاصطناعي كان سؤالاً شفويّاً تمّ التقدّم به بتاريخ 10 دجنبر 2021، لتتوزّع بعده باقي الأسئلة على فترات زمنية متباينة. وقد سجّل شهر يونيو 2024 ذروة الاهتمام على مستوى الأسئلة الكتابية، حيث بلغ عددها 25 سؤالاً صادرة في معظمها عن النائبة سكيّنة لحموش، عن الفريق الحركي، و تمحورت حول مدى تفاعل مختلف القطاعات الحكومية مع الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى سؤال يتعلق بإحداث كلية متخصصة في الرقمنة والذكاء الاصطناعي بمدينة أكادير. أمّا بخصوص الأسئلة الشفوية، فقد تميّز شهر يناير 2025 بتقديم أكبر

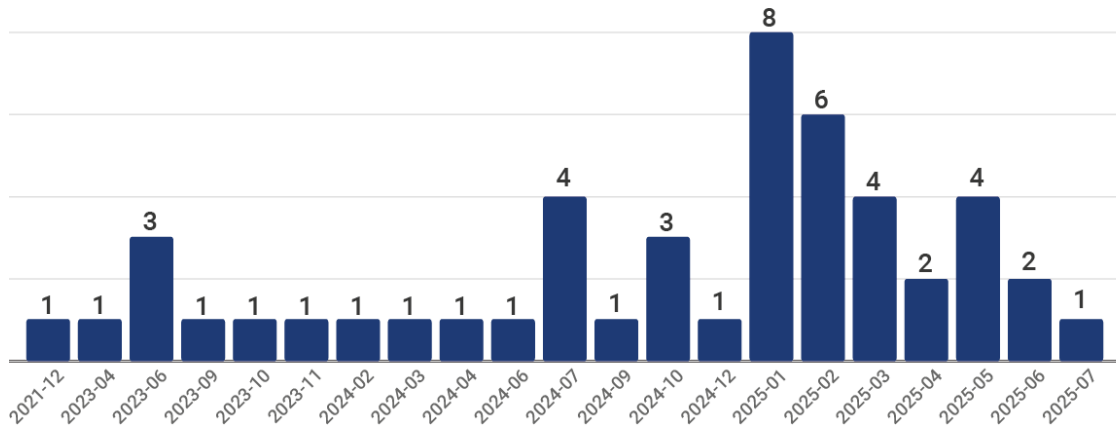
⁷ تصميم ترميبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

عدد منها، حيث طُرحت 8 أسئلة تمحورت حول قضايا المؤتمرات الدولية، والبعد الأكاديمي، والاستثمار والتمويل، إضافة إلى الأبعاد الأخلاقية والمخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

رسم بياني رقم 3: تسلسل الزمني للأسئلة الكتابية بمجلس النواب⁸



رسم بياني رقم 4: تسلسل الزمني للأسئلة الشفوية بمجلس النواب⁹

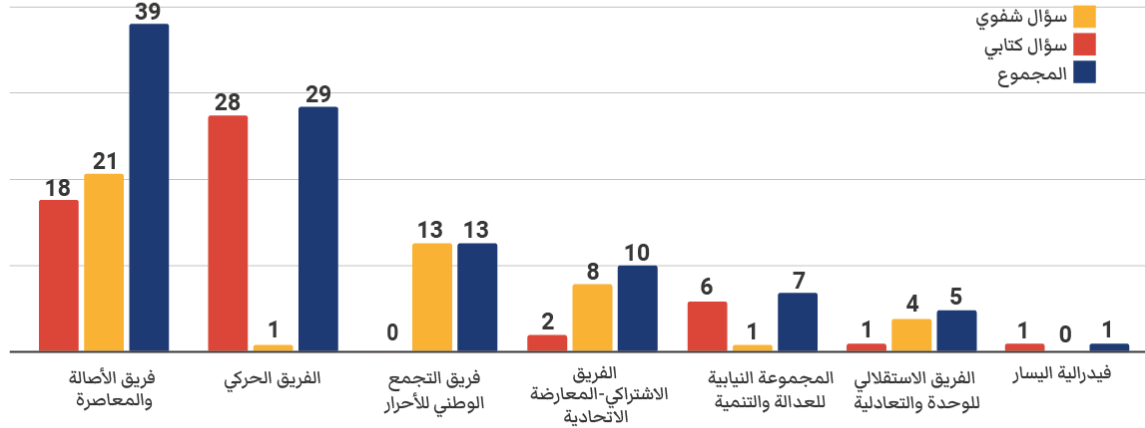


يُعتبر فريق الأصالة والمعاصرة أكثر الفرق إثارة لموضوع الذكاء الاصطناعي بمجلس النواب، حيث تقدّم بـ 18 سؤالاً كتابياً و 21 سؤالاً شفويًا و يليه الفريق الحركي الذي تقدّم بـ 28 سؤالاً كتابياً وسؤالاً شفويًا واحدًا.

⁸ تصميم ترميمي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

⁹ تصميم ترميمي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

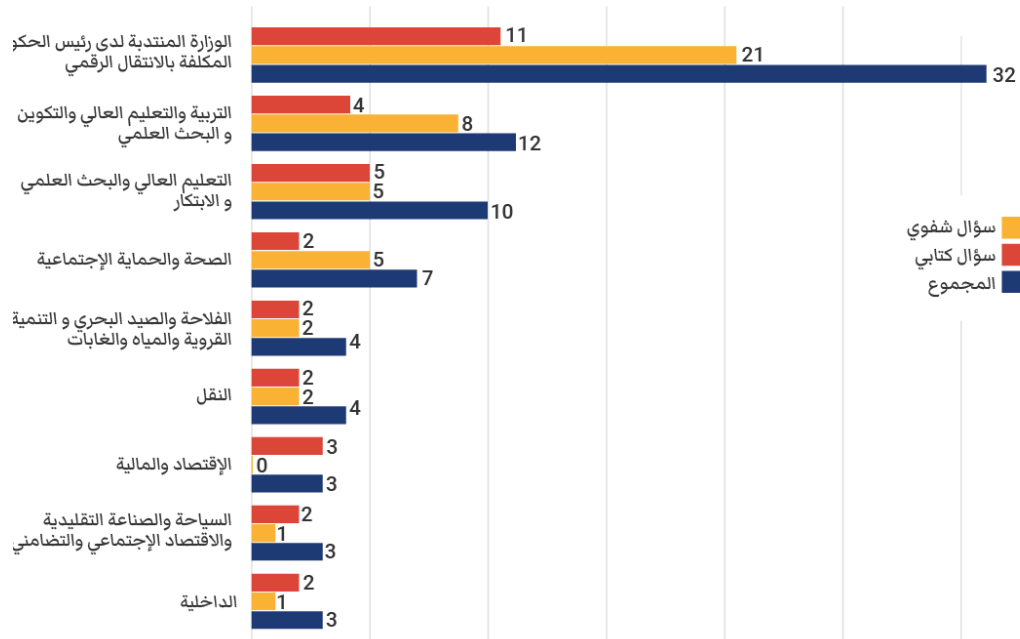
رسم بياني رقم 5: توزيع الأسئلة الكتابية والشفوية على الكتل البرلمانية بمجلس النواب¹⁰



يعكس توزيع أسئلة النواب والنائبات في مجال الذكاء الاصطناعي على القطاعات الحكومية تركّز الاهتمام البرلماني أساسًا في القطاعات المرتبطة أساسًا بالتحول الرقمي والتربية والتكوين والصحة. فقد تبين أنّ القطاع الأكثر استهدافًا بأسئلة النواب هو الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، التي وجّه إليها 32 سؤالًا، تلتها وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بـ 11 سؤالًا، ثم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بـ 10 أسئلة. أما وزارة الصحة والحماية الاجتماعية فقد تلقت 7 أسئلة، في حين توزّعت باقي الأسئلة على قطاعات أخرى كوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية، ووزارة الاقتصاد والمالية، وغيرها، لكن بأعداد محدودة لا تتجاوز أربعة أسئلة لكل قطاع.

¹⁰ تصميم ترميمي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

رسم بياني رقم 6: أكثر القطاعات الحكومية استهدافا بالأسئلة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي¹¹



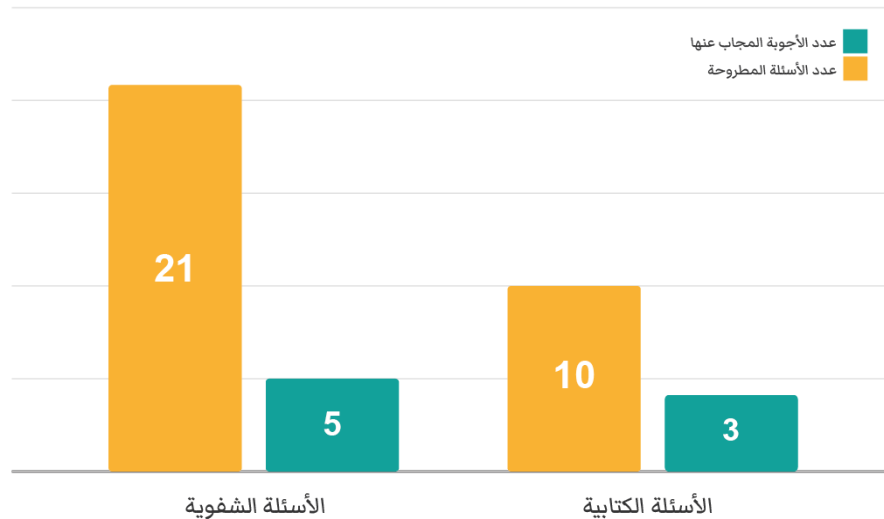
اتسمت الأسئلة الكتابية والشفوية في مجملها بطابع استطلاعي واستفهامي ورقابي، حيث انصبّ اهتمام العديد من النواب على التساؤل حول مدى انخراط القطاعات الحكومية في مجال الذكاء الاصطناعي ومستوى جاهزيتها لمواكبة التحولات الرقمية. كما برزت أسئلة أخرى ذات أبعاد مؤسسية واستشرافية، تناولت قضايا مرتبطة بإنشاء مؤسسات للتكوين والبحث في مجال الذكاء الاصطناعي، أو تخصيص آليات تمويل ودعم للمشاريع المبتكرة. وإلى جانب ذلك، طُرحت أسئلة ذات أبعاد أخلاقية وتنظيمية، خاصة ما يتعلق بالمخاطر المحتملة للذكاء الاصطناعي وانعكاساته على الحقوق والحريات. ويلاحظ أيضا لجوء بعض النواب إلى توجيه نفس السؤال إلى أكثر من قطاع حكومي، وهو ما يمكن تفسيره برغبتهم في استجلاء مواقف متعددة وضمان مقارنة شمولية للتحديات المطروحة.

¹¹ تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني لمجلس النواب.

ثانياً: تحليل أسئلة أعضاء مجلس المستشارين حول الذكاء الاصطناعي

خلال السنوات الأربع الأولى من الولاية التشريعية الحالية، تقدّم أعضاء مجلس المستشارين بـ 31 سؤالاً مرتبطاً بموضوع الذكاء الاصطناعي، توزّعت بين 10 أسئلة كتابية و 21 سؤالاً شفويّاً وقد أجابت الحكومة عن 3 أسئلة كتابية و 5 أسئلة شفوية.

رسم بياني رقم 7: توزيع الأسئلة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي بمجلس المستشارين¹²



يُظهر رصد الأسئلة الكتابية والشفوية التي تقدّم بها أعضاء مجلس المستشارين حول موضوع الذكاء الاصطناعي أنّ أول سؤال في هذا المجال طُرح في شهر ماي 2023، وتعلّق بإحداث بيت الذكاء الاصطناعي بجامعة سيدي محمد بن عبد الله. وخلال سنة 2024، تواصل طرح الأسئلة بشكل متقطع على مدى عدة أشهر، كان أبرزها شهر نونبر الذي شهد تقديم أربعة أسئلة تناولت قضايا مرتبطة بالبحث العلمي والتحول الرقمي. أما في سنة 2025، فقد سُجِّل تصاعد ملحوظ في وتيرة الاهتمام، إذ بلغ عدد الأسئلة ذروته في شهر ماي بـ 6 أسئلة، متبوعاً بشهر يونيو بـ 5 أسئلة، تناولت محاور متنوّعة من بينها الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، وتوظيفه

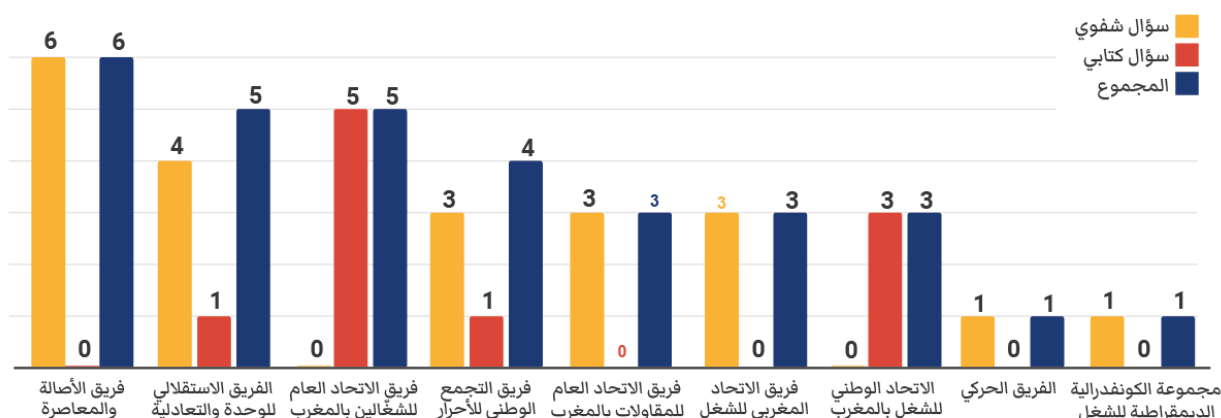
¹² تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

في تطوير المناهج الدراسية، إضافة إلى تعزيز استراتيجيات الابتكار والرقمنة على المستوى الوطني.

كما يُظهر رصد الأسئلة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي أنّ فريق الأصالة والمعاصرة هو الأكثر طرحًا لها بمجموع 6 أسئلة، متبوعًا بكل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، بمعدل 5 أسئلة لكل فريق.

رسم بياني رقم 8: توزيع الأسئلة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي على الكتل البرلمانية بمجلس

المستشارين¹³



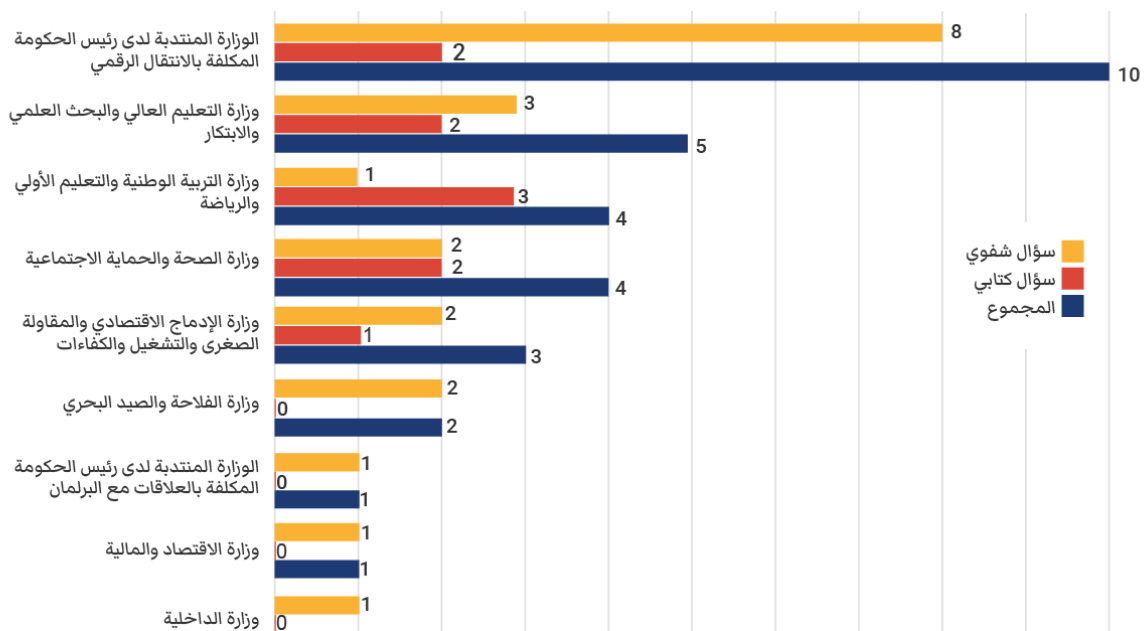
وُجّهت غالبية الأسئلة التي طرحها أعضاء مجلس المستشارين حول موضوع الذكاء الاصطناعي إلى الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، باعتبارها الوزارة الوصية على القطاع والمسؤولة عن بلورة السياسات العمومية ذات الصلة بالتحول الرقمي، حيث بلغت عدد الأسئلة الموجهة إليها 10 أسئلة. كما استأثرت الوزارات المرتبطة بقطاع التعليم، وفي مقدمتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، بحصة مهمة من هذه الأسئلة بلغت 9 أسئلة، وهو ما يعكس حضور البعد الأكاديمي والتكويني في النقاش البرلماني حول الذكاء الاصطناعي. وتوزعت الأسئلة الأخرى على قطاعات حكومية أخرى حيث استقبلت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

¹³ تصميم تركيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

4 أسئلة تتعلق بالأدوار المحتملة للذكاء الاصطناعي في تطوير المنظومة الصحية وتحسين الخدمات الاجتماعية، ووزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات ب 3 أسئلة، تجسيدا للانشغال بالتحويلات التي قد يحدثها الذكاء الاصطناعي في سوق الشغل وما يرتبط بذلك من تحديات على مستوى التشغيل والكفاءات. أما باقي الأسئلة فتوزعت على قطاعات أخرى مثل النقل والمالية والداخلية.

رسم بياني رقم 9: توزيع الأسئلة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي على القطاعات الحكومية بمجلس

المستشارين¹⁴



¹⁴ تصميم تربيبي بناء على معطيات الموقع الإلكتروني للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

المحور الثالث: تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة: مقارنة استشرافية للذكاء الاصطناعي

تعتبر مجموعات العمل الموضوعاتية المؤقتة إحدى أدوات العمل البرلماني المنصوص عليها في النظام الداخلي لمجلس النواب. وهي آلية ذات طابع مؤقت، تضم ممثلًا عن كل فريق ومجموعة نيابية، مع مراعاة مبدأ المناصفة واعتماد معايير التخصص والخبرة. ويتولى رئاسة مكتب المجموعة أحد النواب إلى جانب عضوين آخرين، يكون أحدهما من المعارضة، وهو ما يمنحها طابعًا تشاركيًا وتعددًا¹⁵.

في هذا الإطار، وتفعيلاً لقرار مكتب مجلس النواب، وعملاً بمقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة 2017¹⁶، ولاسيما المواد من 119 إلى 126، تم إحداث مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول الذكاء الاصطناعي: آفاقه وتأثيراته، وذلك قصد دراسة آفاق الذكاء الاصطناعي وتأثيراته على المستويين الوطني والدولي وقد باشرت المجموعة أشغالها بعقد أول اجتماع لها بتاريخ 12 فبراير 2024¹⁷.

ضمت هذه المجموعة 13 نائبة و نائبًا يمثلون مختلف الكتل البرلمانية بمجلس النواب. وقد تميزت في عملها باعتماد مقارنة تشاركية متعددة الأبعاد، لم تقتصر على أعضاء مجلس النواب فحسب، بل انفتحت أيضًا على خبراء من قطاعات متعددة، وأكاديميين، وممثلي وزارات ومؤسسات وطنية، إلى جانب فاعلين دوليين وشخصيات من القطاع الخاص. كما انفتحت المجموعة على التجارب الدولية الرائدة، كالتجربة السعودية، وذلك من خلال لقاء مسؤولي الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي¹⁸.

هذا التنوع منح التقرير النهائي لمجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول الذكاء الاصطناعي: آفاقه وتأثيراته بعدًا شموليًا، وجعل توصياته ثمرة نقاش علمي وسياسي في آن واحد. واستندت المجموعة إلى مرجعيات وطنية أساسية، من قبيل الخطب الملكية و النموذج

¹⁵ النظام الداخلي لمجلس النواب الباب التاسع: مجموعات العمل الموضوعاتية، المواد من 72 إلى 79.

¹⁶ أحدثت المجموعة في ضوء النظام الداخلي لسنة 2017، ويقابلها من أحكام النظام الداخلي لـ 07 غشت 2024: الباب

التاسع: مجموعات العمل الموضوعاتية، المواد من 72 إلى 79.

¹⁷ اجتماع مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول "الذكاء الاصطناعي آفاقه وتأثيراته".

¹⁸ مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول الذكاء الاصطناعي تعقد سلسلة من اللقاءات بالمملكة العربية السعودية.

التنموي الجديد، كما استحضرت المرجعيات الدولية، بما فيها الممارسات الفضلى للدول وتوصيات الهيئات الأممية في المجال، وهو ما أضفى على عملها طابعاً منهجياً ورؤية مفتوحة على السياقات الوطنية و الدولية.

تناول التقرير سبعة محاور أساسية، استهلها بالمرجعيات المؤطرة للذكاء الاصطناعي من خلال استعراض الإطار الوطني والدولي الموجه لاستخداماته، لينتقل بعد ذلك إلى عرض بعض التجارب المقارنة والممارسات الفضلى في عدد من الدول الرائدة. كما توقف التقرير عند واقع الذكاء الاصطناعي في المغرب، مسلطاً الضوء على أبرز التحديات المرتبطة بالبنى التحتية والتمويل والحوكمة. وخصّص أحد محاوره للأبعاد الأخلاقية وحماية الخصوصية، قبل أن يتطرق إلى التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه التكنولوجيا. أما المحور السادس، فقد خصّصه لاستشراف الآفاق المستقبلية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة التنمية المستدامة وتعزيز العدالة المجالية، ليختتم بمحور سابع خُصّص لبحث سبل توظيف الذكاء الاصطناعي في العمل البرلماني ودوره في تعزيز الوظائف التشريعية والرقابية.

وانتهى التقرير إلى صياغة مجموعة من التوصيات الرامية إلى تعزيز موقع المغرب في مجال الذكاء الاصطناعي وضمان استثماره الأمثل للفرص التي تتيحها هذه التكنولوجيا. وقد تمحورت أبرز هذه التوصيات حول بلورة استراتيجية وطنية شاملة للذكاء الاصطناعي (توصية 1)، وإحداث هيئة عليا مكلفة بتنزيلها وتنسيق مختلف المبادرات ذات الصلة (توصية 2). كما أوصى التقرير بوضع إطار تشريعي وأخلاقي يحدد المبادئ والالتزامات ويحمي المعطيات الشخصية (توصيات 3، 13-15، 26). وفي ما يخص البنية التحتية الرقمية، شدّد التقرير على تقويتها من خلال تطوير قواعد بيانات وطنية وإنشاء مراكز بيانات سحابية مؤمنة (توصيات 4، 5، 28-35). أما على مستوى البحث العلمي والابتكار، فقد أكد على أهمية تعزيز الاستثمار في هذا المجال وتحفيز الشراكات بين الجامعات والمقاولات (توصيات 6-9، 36-42)، إلى جانب دعم المقاولات الناشئة وتشجيعها على الانخراط في الابتكار والتجديد (توصيات 43-49).

وفي ما يخص السياسات العمومية، أوصى التقرير بضرورة إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في الخطط والبرامج الحكومية، بما يخدم تحسين جودة الخدمات ويعزز المصلحة العامة (توصيات 10-12). كما أولى التقرير أهمية خاصة للقطاعات ذات الأولوية، داعياً إلى وضع استراتيجيات قطاعية في مجالات التربية والتكوين (توصيات 50-55)، الصحة (توصيات 56-60)،

الفلاحة (توصيات 61-65)، الصناعة (توصيات 66-70)، وسوق الشغل (توصيات 71-75). وإلى جانب ذلك، دعا التقرير إلى تعميق التعاون الدولي والإقليمي (توصيات 16-17)، وتعزيز الأمن السيبراني (توصية 18)، فضلاً عن استشراف دور الذكاء الاصطناعي في العمل البرلماني من خلال إحداث لجنة موضوعاتية وتبني منظومة ذكية متكاملة داخل المؤسسة التشريعية (توصيات 19-20).

ويُعد تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول الذكاء الاصطناعي: آفاقه وتأثيراته، مرجعاً معرفياً أساسياً يجمع بين التشخيص والتحليل والاستشراف والتوصية، مما يجعله أرضية متينة لإغناء النقاش البرلماني حول الذكاء الاصطناعي. غير أنَّ تفعيل مضامين التوصيات الواردة فيه يظل رهيناً بمدى توفر الإرادة السياسية لدى الحكومة، وقدرتها على تحويلها إلى سياسات وبرامج عملية، في ظل إكراهات مرتبطة بالموارد المالية، والخبرات البشرية، والبنية التحتية. ومن هنا تبرز مسؤولية القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية في التقاط هذه المبادرة البرلمانية والبناء عليها، بما يضمن إدراج الذكاء الاصطناعي كأولوية استراتيجية ضمن مسار التحول الرقمي بالمغرب.

المحور الرابع: الذكاء الاصطناعي في خطة مجلس النواب الثالثة في إطار برنامج الشراكة من أجل حكومة منفتحة

انخرط المغرب في مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة (OGP) في أبريل 2018، بهدف تكريس مسار التنمية الديمقراطية، وترسيخ قيم الشفافية، وضمان الحق في الحصول على المعلومة، وتعزيز المشاركة المواطنة. وفي ماي 2019، التحق مجلس النواب بالشق البرلماني لهذه المبادرة، وأطلق خطته تباعاً للفترات: 2019-2022، 2022-2025¹⁹، و2025-2028²⁰.

وتأتي خطة مجلس النواب الثالثة في إطار مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة (2025-2028) لتجديد التزام المؤسسة بقيم المبادرة، عبر ثلاثة التزامات أساسية:

1. استثمار الذكاء الاصطناعي من أجل برلمان أكثر فعالية، انفتاحا وشفافية.
2. تعزيز الانخراط والشفافية والمشاركة المواطنة في السياسات الوطنية المتعلقة بمكافحة التغيرات المناخية.
3. تعزيز الأمن القانوني باعتباره ركيزة أساسية لدولة القانون.

ويعتبر الالتزام الأول ضمن خطة مجلس النواب الثالثة الأكثر ارتباطاً بالذكاء الاصطناعي، إذ يهدف إلى استغلال هذه التكنولوجيا الحديثة لتعزيز وظائف البرلمان وصلاحياته في مجالات التشريع، ومراقبة العمل الحكومي، وتقييم السياسات العمومية، والدبلوماسية البرلمانية، والإدارة البرلمانية، والديمقراطية التشاركية، وذلك مع الحرص على ضمان استخدامها بشكل مسؤول وشفاف ومنسجم مع المبادئ الديمقراطية.

فعلى مستوى التشريع، يسعى المجلس إلى تطوير أدوات تحليل ذكية للنصوص القانونية تتيح تتبع المبادرات وضمان الأمن القانوني من خلال مزيد من الوضوح والاستقرار وقابلية التوقع. كما يسعى إلى تحسين اليقظة البرلمانية من خلال تتبع التطورات التشريعية في الدول الأخرى

¹⁹ خطة مجلس النواب الثانية للفترة ما بين شتنبر 2022 و دجنبر 2023:

https://www.chambrederepresentants.ma/sites/default/files/docspubliques/plan_ogp2022-2023.pdf

²⁰ خطة عمل مجلس النواب الثالثة برسم الفترة من يونيو 2025 إلى يوليو 2028:

<https://www.chambrederepresentants.ma/sites/default/files/docspubliques/ogp%20arabe%20version%20du%2016%20juillet%20modi%20f.pdf>

وتشخيص الممارسات الجيدة التي يمكن تبنيها في إطار الدستور والتقاليد المؤسسية الوطنية. وإلى جانب ذلك، يطمح المجلس إلى تقليص آجال المصادقة على القوانين بفضل الأتمتة والتحليل الذكي، وإلى إرساء لوحات قيادة ديناميكية تسمح بتتبع العملية التشريعية لحظة بلحظة. أما في مجال مراقبة العمل الحكومي، فيتجه البرلمان إلى اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي لمعالجة الأسئلة الكتابية والشفوية، وتتبع تنفيذ القوانين، ورصد تفعيل توصياته، إضافة إلى إنتاج تقارير آنية وموضوعية عبر أنظمة تنبيه متطورة.

وفيما يخص تقييم السياسات العمومية، فيسعى المجلس إلى استخدام الذكاء الاصطناعي في تسريع عمليات التقييم عبر دمج المعطيات الكمية والكيفية، وإحداث منصات توقعية للتقييم القبلي والبعدي، إلى جانب بناء قواعد بيانات متجددة وموثوقة حول السياسات العمومية. أما على مستوى الدبلوماسية البرلمانية، فيسعى إلى تطوير أدوات تواصل وتحليل جديدة لتعزيز التعاون مع البرلمانات الأجنبية والمنظمات الدولية، وإنشاء قواعد بيانات خاصة بالقضايا الدولية، فضلاً عن إعداد خرائط تفاعلية للعلاقات البرلمانية متعددة الأطراف.

ولا تقف خطط استخدام الذكاء الاصطناعي عند هذا الحد، إذ تمتد إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية عبر ابتكار تطبيقات ذكية تتيح للمواطنين والمواطنات التعبير عن آرائهم بشأن السياسات العمومية والمشاركة في النقاش العمومي، وذلك من خلال منصات رقمية تفاعلية ومؤشرات ذكية لقياس مستوى انخراطهم. و بالموازاة مع ذلك، يسعى المجلس إلى تطوير إدارته الداخلية عبر مواصلة رقمنة المساطر الإدارية، واعتماد أنظمة ذكية لتدبير الموارد البشرية، والاستفادة من الذكاء الاصطناعي في التكوين المستمر والتوجيه المهني للموظفين، فضلاً عن تحسين الأرشفة وتدبير الوثائق، وتعزيز الأمن السيبراني والطاقة في مراكز البيانات، مع إحداث مساعدين افتراضيين ييسرون الولوج إلى المعلومة البرلمانية.

غير أن هذه الطموحات تواجه جملة من التحديات، إذ تشير الخطة إلى غياب إطار قانوني وأخلاقي متكامل يؤطر استعمال الذكاء الاصطناعي، والحاجة إلى تأهيل النواب والموظفين للتعامل مع هذه الأدوات، إضافة إلى ضرورة ضمان الشفافية وعدم الانحياز في الخوارزميات. كما يبقى إشراك المجتمع المدني والخبراء مسألة محورية لتفادي أي احتكار تكنولوجي أو تهميش اجتماعي قد ينجم عن هذه التحولات.

خلاصات

يرصد هذا التقرير اهتمام المؤسسة البرلمانية بموضوع الذكاء الاصطناعي، من خلال تتبع المبادرات التشريعية التي قُدمت على مستوى غرفتي البرلمان، و تحليل خريطة الأسئلة الكتابية والشفوية التي تقدّم بها البرلمانيون سواء بمجلس النواب أو مجلس المستشارين. ويهدف التقرير إلى إبراز مستوى انخراط المؤسسة التشريعية في مواكبة التحولات التكنولوجية، ورصد طبيعة القضايا المثارة ومدى تفاعل القطاعات الحكومية معها. كما يتوقف عند دور مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول الذكاء الاصطناعي: آفاقه و تأثيراته، فضلاً عن استعراض التزامات البرلمان في إطار خطة الشراكة من أجل حكومة منفتحة.

فعلى مستوى التشريع، رصد التقرير مبادرتين تشريعتين: الأولى بمجلس المستشارين، وتقترح إحداث الوكالة الوطنية للذكاء الاصطناعي كهيئة ذات طابع تقني-مؤسسي تُعنى بالتخطيط والتتبع وتعزيز الابتكار، والثانية بمجلس النواب، وتهدف إلى وضع إطار قانوني ينظم استعمالات الذكاء الاصطناعي من خلال حماية الحقوق والحريات، وضمان الشفافية والمسؤولية، مع إقرار عقوبات لردع التجاوزات.

أما على مستوى الأسئلة الكتابية والشفوية، فقد رصد التقرير تقدّم أعضاء البرلمان بـ 135 سؤالاً مرتبطاً حول موضوع الذكاء الاصطناعي، منها 104 بمجلس النواب و 31 بمجلس المستشارين. واتسمت أغلب هذه الأسئلة بطابعها الاستفهامي والرقابي، إذ ركزت أساساً على مدى جاهزية القطاعات الحكومية لمواكبة التحول الرقمي. وقد استأثرت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بالنصيب الأكبر من أسئلة البرلمانيين (42 سؤالاً)، تلتها وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة (16 سؤالاً)، ثم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (15 سؤالاً).

إضافة إلى ذلك، عرفت الولاية التشريعية الحالية تشكيل مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول "الذكاء الاصطناعي: آفاقه وتأثيراته"، والتي أصدرت تقريرها النهائي بعد سلسلة من اللقاءات التشاورية مع خبراء ومؤسسات وطنية ودولية. وقد تضمّن التقرير 75 توصية، منها توصية، دعت إلى بلورة استراتيجية وطنية شاملة، ووضع إطار قانوني وأخلاقي مؤطر للاستعمالات، إلى جانب الاستثمار في البحث العلمي والبنية التحتية الرقمية، ودعم الابتكار

والمقاولات الناشئة، وإدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحيوية والسياسات العمومية.

من جانب آخر، تميزت الخطة الثالثة التي تقدم بها مجلس النواب في إطار مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة (2025-2028) بإدراج التزام خاص باستثمار تقنيات الذكاء الاصطناعي من أجل برلمان أكثر انفتاحاً وفعالية، وذلك من خلال تطوير أدوات ذكية لمتابعة العمل التشريعي والرقابي، وتحليل النصوص القانونية، وتحسين التفاعل مع المواطنين والمواطنات عبر منصات رقمية تفاعلية، بما يعزز الشفافية والمساءلة وجودة السياسات العمومية.

سمسم-مشاركة مواطنة

العنوان: جمعية سمسم-مشاركة مواطنة، 3، زنقة الينبوع، الشقة 5، حسان، الرباط

البريد الإلكتروني: info@simsim.ma

الهاتف: 0537705493

الموقع الإلكتروني: www.simsim.ma

